

نرفض التكفير

عقد اجتماعان في ما لا يزال الثالث قيد الإعداد. أما في الإطار التنظيمي، فلفت البنا إلى أن الخطوط العريضة وُضعت على أساس «منطلقات وطنية تنسجم مع أدبيات المدرسة السلفية». وفيما رأى متابعون للوضع السلفي أن مصيها الفشل، مستبقيين ما قد يخرج عنها باعتبار أنها «شغلة مستحيلة، كل واحد عندو توجهاته وأفكاره ومرجعياته»، قال البنا: «لا ننكر أن هناك عوامل مناطية وخلفيات مختلفة كلها قد تشكل عوائق، لكننا نسعى إلى ألا تكون أسباب الاختلاف أسباباً مانعة، إنما جامعة تُساعدنا لتتكامل». ورداً

على سؤال: هل يُريد السلفيون الاجتماع لمواجهة ما يرونه حرباً تُشن عليهم؟ لم ينف الناشط السلفي أن الكلمة الافتتاحية تضمنت عبارة: «بعيداً عما يُحاك لنا ويُقال لنا»، لكنه رأى أن القول القائل «يد الله مع الجماعة» كانت الدافع الرئيسي لتجمعهم.

وتخلل الاجتماع طرُح بعض الحضور إنشاء مجلس شوري، فجزت موافقة على الموضوع بشرط إجراء بعض المشاورات. وسجّل الشيخ داعي الإسلام الشّهال امتعاضه من تلقي دعوة لحضور اللقاء من دون مشاورته في أساس عقده، مشيراً إلى أنه كان فكرته. لكن إيهاب البنا قاطعه بأن «فكرتك هي إنشاء جبهة شنية والجبهة ستضم إسلاميين وعلمانيين، لذلك يجب البدء بترتيب البيت السلفي أولاً، وبعدها نطرح الأفكار على سائر مكونات الطائفة السنية». تجدر الإشارة إلى أن المجلس العلمي تألف من كل من الدكتور سعد الدين كبي والدكتور سالم الرفاعي والدكتور زكريا المصري والدكتور عدنان أمامة والدكتور أحمد المزوق والدكتور حسن الشّهال والشيخ داعي الإسلام الشّهال والشيخ أبو جهاد الزغبي. أما اللجنة الإدارية فُعُيّنت من ممثلين عن المناطق اللبنانية كافة، وهم: الشيخ رائد حليحل، الشيخ سالم الرفاعي ممثلين عن طرابلس. والمفتي زيد بكار زكريا عن عكار. وعن بيروت، عُيّن الشيخ ربيع حداد. ليقبى الشيخ أحمد عمّورة عن الجنوب والشيخ حسن عبد الرحمن عن البقاع.

ومن المتوقع أن يزور وفد من اللقاء المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم اليوم.



وفي سياق آخر، ترددت معلومات عن اتخاذ قرار بـ«الملمة المخلين بالأمن» في طرابلس، ولا سيما «العناصر غير المنضبطين» بين المجموعات المسلحة التي تنشط هناك. وقد تمثل ذلك في توقيف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي المدعو علي م، المشتبه في إلقاءه قذيفة إبيرغا على جبل محسن، متسبباً بانفجار المعركة الأخيرة مع جبل محسن، الذي عمد مسلحوه إلى الرد.

جرح عامر أريش

من جهة أخرى، وفي طرابلس أيضاً، أصيب عمر أحمد إبراهيم المعروف بـ«عامر أريش»، أحد أبرز قادة المجموعات المسلحة في طرابلس، بجروح في كتفه وبطنه جراء انفجار قنبلة. وقد تضاربت الأنباء حول كيفية إصابته، وفيما أوردت قناة «أل بي سي أي» بداية أنه أصيب أثناء إعداده عبوة ناسفة في أحد البساتين، تناقل آخرون أنه أصيب عن طريق الخطأ. وبين هذا الخبر وذاك، نقلت مصادر لـ«الأخبار» أن أريش أصيب أثناء تبادل لإطلاق النار بعد إلقاء قنبلة عليه من دون أن تُكشف تفاصيل ما جرى. وقد نُقل المصاب إلى المستشفى حيث كان يُرافقه أحد قادة محاور باب التنانة، صديقه سعد المصري، وعدد من أفراد مجموعته. وتجدر الإشارة إلى أن «عامر أريش»، كان يعمل في إصلاح الدواليب، وهو اليوم القائد العسكري لـ«محور» البداوي. ويُناهِز عديد مجموعته الثلاثين عنصراً، وهم مسلحون تسليحاً كاملاً. ويتقاضى أريش مبالغ مالية من أكثر من جهة، إلا أنه الأقرب إلى كل من الشيخ سالم الرفاعي والعقيد المتقاعد حمود.

ر م

كلام في السياسة

صفقة ريفي أو وقائع انقلابين

جان عزيز

لا شك في أن شخص أشرف ريفي يتحول تفصيلاً بسيطاً، تماماً كما موقعه، إذا ما قيس بالارتكابات الدستورية والنظامية التي شابته محاولات إبقائه مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. ففي ما حصل انقلاب على الطائف في شقه الميثاقي، وانقلاب على الديمقراطية، في جانبها النظامي المؤسساتي.

محاولة الانقلاب على الطائف كانت في جلسة مجلس الوزراء في 22 آذار. ثمة وقائع صغيرة، روايتها ضرورية لتبيان حقيقة ما حصل. إذ بعدما أعلن ميشال سليمان رفعه الجلسة، قال له نجيب ميقاتي إن لديه أمراً آخر يطرحه من خارج جدول الأعمال. فوجئ الأول، لكنه عاد وأذن له بطرح الموضوع، بعدما قال له بوضوح: «كنت اعتقد أنك لم تعد تنوي طرحه». ماذا يعني ذلك دستورياً؟ هذا يعني أن رئيس الحكومة، حاول في الشكل، استخدام حقه الدستوري المنصوص عنه في المادة 64 من الدستور، الفقرة 6 منها تحديداً، التي تعطيه صلاحية أن يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث. لكنه في المضمون خالف منطوق النص الدستوري نفسه. فحين يفاجأ ميشال سليمان بطرح ما من خارج الجدول، يعني ذلك أن رئيس الحكومة «لم» يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على موضوع طارئ أراد طرحه. ولإيضاح هذه المخالفة الدستورية أكثر، يمكن العودة إلى النظام الداخلي لمجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الرقم 2552 تاريخ 1 آب 1992، أي في حكومة رشيد الصلح وعهد الياس الهراوي، إذ يؤكد في ختام نص المادة 5 منه على أنه: «لا يبحث أي موضوع قبل عرضه مسبقاً على رئيس الجمهورية».

هكذا انتهك نجيب ميقاتي نص الدستور وروح وثيقة الوفاق مرة أولى، قبل أن يكرهها ثانية: فالتمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي، وبمعزل عن عدم قانونيته في الشكل والمضمون، يتضمن مخالفة ميثاقية أخرى. فهذا الموظف خاضع لنظام قوى الأمن الداخلي، أي القانون الرقم 17، تاريخ 6 أيلول 1990. وهو ينص في المادة 9 منه على نحو صريح على أن هذا المركز «يرتبط مباشرة بوزير الداخلية». وأنه «يعين... ويصرف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية». هذا الوزير الذي أكدت وثيقة الوفاق أنه رأس سلطته ورئيس إدارة وزارته. لأن ضرب صلاحيات رئيس الجمهورية كما كانت في دستور ما قبل الطائف، لم يحصل لمصلحة نقلها إلى

رئيس الحكومة. وهو ما حرصت وثيقة الوفاق على تأكيده بالدعوة إلى أن «تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية». هذا الوزير نفسه جاء نجيب ميقاتي ليطيح صلاحياته القانونية، وموقعه الدستوري، لا بل مفهومه الميثاقي. إطاحة باتت قاعدة تنتهك الدستور كل يوم، وخصوصاً في الفقرة 8 من المادة 64، التي تمنع على نجيب ميقاتي حتى استقبال أشرف ريفي، إلا في حضور وزيره ورئيسه... كل ذلك حصل في جلسة 22 آذار. وكل ذلك خرقة المعنيتين الثلاثة: ميشال سليمان، نجيب ميقاتي ومروان شربل. بين الفعل وإمراة والسكوت عنه.

تفاصيل قد يعدها البعض من الشكليات. لأن هذا البعض نفسه ينظر إلى مجمل الدستور ووثيقة الوفاق الوطني على أنه مجرد أدبيات لا معنى لها، لكن ماذا لو تذكرنا، وذكرنا، بأن تلك النصوص كانت في جانب منها، نتيجة حرب أهلية شرسة بشعة وسخة خلفت في بيوتنا مئتي ألف قتيل وأضعافهم من جرحى ومهجرين ومهاجرين ومفقودين. ماذا لو أدرنا واستدركنا، أن في جوهر الطائف، أو في صلب وثيقة الوفاق تلك، توازناً دقيقاً لسلطة عشائرها المتخلفة المسماة طوائف، وأن أي انتقاص منها لا يحسب خطره بالمقاس الأخلاقي أو القانوني الدستوري وحسب، بل أيضاً بخلفية نسف الميثاق وضرب التوازن والتأسيس لحرب جديدة.

أما محاولة الانقلاب على الديمقراطية في شقها النظامي المؤسساتي، فتجسدها محاولة الفريق الحريري إمرار صفقة أشرف ريفي في مجلس النواب. فالديمقراطية في أولى ثوابتها وأبرز أسسها، هي فصل السلطات الدستورية، منعاً للأحادية التي طبعت كل استبداديات ما قبل الديمقراطية. وفصل السلطات مبدأ ديمقراطي دستوري عميق، لا يمكن التحايل عليه بأكثرية عددية، ولا حتى بقانون. وفي الديمقراطية والبرلمانية منها تحديداً، السلطة التنفيذية ليست في مجلس النواب، كما أن التشريع يستحيل أن يكون في مجلس الوزراء. فحين ينص قانون قوى الأمن الداخلي على أن المدير العام يعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، تصير كل محاولة لإلغاء هذا التعيين أو إبقائه، بواسطة مجلس النواب، تحالفاً مقنعاً على الديمقراطية واستباحة خبيثة لبرلمانياتها... الميثاق والديمقراطية، مسألتان جوهريتان لا يدركهما من جاء من رحم الوصاية، ولا يفهم خطورتها إلا من عانى الحربين، حرب التخلص من الحرب الأهلية، وحرب التحرر من كل الوصايات معاً.

علم وخبر

صياد الطيور لا المخطوفين

سافر وزير الداخلية مروان شربل إلى إحدى دول أوروبا الشرقية ماراً عبر تركيا، وإذ تردد أن شربل قد يسأل عن موضوع المخطوفين اللبنانيين في تركيا، كشفت مصادر أن الأخير غادر البلاد في رحلة صيد.

ضد أسود

عقد أركان حزب القوات اللبنانية في جزين اجتماعاً للتنسيق في ما بينهم، بهدف شن هجوم على عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب زياد أسود في جزين. وستضع القوات كل الإمكانيات في تصرف من سيخوضون المعركة في وجه أسود، إذ سيجري الحديث عن تورط النائب العوني في ملفات مالية.

يد الأسير وأمن الدولة

فتح الأمن العسكري في المديرية العامة لأمن الدولة تحقيقاً في قضية تقبيل أحد عناصر المديرية بد الشيخ أحمد الأسير في طريق الجديدة أمام الضابط المسؤول عنه. وخلص التحقيق إلى أن من قبّل يد الأسير مخدراً يُشبه العنصر المشتبه فيه مع.

جنبلات يخسر نصار وحداد

توترت العلاقة بين النائب وليد جنبلاط والمطرانين الياس نصار (راعي أبرشية صيدا ودير القمر للموارنة) والياس حداد (مطران صيدا ودير القمر للروم الملكيين الكاثوليك) على خلفية انتخاب رئيس بلدية مزرعة الظهر حسب عيد رئيساً لاتحاد بلديات إقليم الخروب الجنوبي. ويعترض المطرانان بسبب كسر جنبلاط عرفاً عمره أكثر من نصف قرن، ويقضي بأن يكون رئيس بلدية جون (كاثوليكي) هو رئيس الاتحاد، بسبب اعتبار الكنيسة الكاثوليكية أن الموقع من حضنتها، لأن المنطقة تحتضن دير المخلص، أحد أبرز المعالم الكاثوليكية على البحر المتوسط.

ما قبل ودل

خلال الزيارة التي قامت بها فعاليات شمالية إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «تضامناً معه» بعد استقالته، ظل أحد القضاة واقفاً بين الحشود، من دون أن يقدم إليه أحد



كرسياً للجلوس عليه. وهذا القاضي كان ميقاتي يطرحه ليكون قاضياً للتحقيق في المحكمة العسكرية في التشكيلات القضائية التي لم تبصر النور، والتي انتهى مشروعها باستقالة الحكومة.